

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

وموافقته لهم على ذلك السلوك(773). وأمّا السرّ في احتياجنا إلى إمضاء المعصوم هو أنّ هذا البناء ليس من الحجج القطعية في مقام كشفه عن الواقع، لجواز تخطئة الشارع لهم في هذا السلوك(774). وبعد توفّر هذين الشرطين تكون السيرة كاشفة عن رأي المعصوم فتدخل في السنّة الشريفة. طرق اثبات معاصرة السيرة للمعصومين: وهذه الطرق مشتركة في اثبات معاصرة السيرة العقلائيّة والمتشرعيّة للمعصوم. الطريق الأول: النقل التاريخي، إمّا في نطاق التاريخ العام، أو في نطاق الروايات والأحاديث الفقهية... لأنّها تعكس ضمناً جوانب من حياة الرواة والناس وقتئذ، كما يمكن الاستفادة أيضاً من فتاوى الجمهور في نطاق المعاملات مثلاً باعتبارها منتزعة أحياناً عن الوضع العام المرتكز عقلائيّاً إلى جانب دلالات التاريخ العام(775). الطريق الثاني: أن يكون لعدم قيام السيرة المعاصرة للمعصومين على الحكم المطلوب لازم يعتبر انتفاؤه وجدانيّاً، فيثبت بذلك قيام السيرة على ذلك النحو... وهذا الاستدلال يتوقف على أنّ المسألة محلّ ابتلاء للعموم، وكون الحكم المقابل يتطلّب سلوكاً لا يقتضيه الطبع بنفسه وتوفّر الدواعي على نقل ما يرد في حكم المسألة، وعدم وجود مبرّرات للإخفاء، وعدم وصول شيء معتدّ